نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة

أ. د / عبد الرحمن يسري

نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة

د / عبد الرحمن يسري

تمهيـــد:

اتسمت الفترة الممتدة من الثمانينات إلى الآن، ونحن على مشـــارف القرن الحادي والعشرين الميلادي بتزايد الكتابات والمناقشات عن "العولمـــة"، وذلك لعدد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شمل تأثيرهـا العالم بأسره بشكل تدريجي وبدرجات متفاوتـــة. ولقـد تعـددت الاتجاهـات الفكرية في تناول "العولمة" فمنها ما يقرر بأنها أصبحت حقيقـــة غـير قابلـــة للجدل وأن العالم قد أصبح بمثابة "قرية صغيرة واحدة"، ومنها ما يقرر بـــأن العالم الآن سيشهد ظواهر معبرة عن بداية تيار "العولمـــة" وأن هـذا التيـار سيزداد قوة في غضون حقبة أو حقبتين قادمتين حتى يصبح مـــهيمناً علـى عالمنا. ومن الاتجاهات الفكرية ما يقرر بأن هناك حقاً قوي جديـــدة عالميـــة التأثير ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تتحكـــم فـي بلـدان العـالم المختلفة دون تمييز ولكننا نبالغ كثيراً حينما نتصور أن العالم قـد أصبـح أو سوف يصبح بشكل حتمي أسيراً لهذه القوى.

وهناك أيضاً اتجاهات فكرية متباينة بالنسبة لحيادية أو عدم حياديـــة العولمة، فهل تقف جميع بلدان العالم على قدم المساواة في الاستفادة منـها؟ أم أن بعض البلدان تستفيد أو ستتمكن من الاستفادة منها بشكل أكبر من البعـض الآخر؟ أم أن هناك خسائر من العولمة؟ وما هي؟ ومن يتحملها من بين بلـدان العالم؟

وكل هذه الاتجاهات الفكريـــة تســتدعي منـا أولاً التعـرف علـى "العولمة"، فما هي بدقة حتى نكون على بينة من أمرها فلا نضـــرب ضـــرب

عشواء في الحديث عنها أو في تحليل آثارها فلا نستطيع أن نقـــرر موقفنـــا منها أو ما ينبغي علينا فعله تجاهها.

مفهوم العولمـــــــة:

دخلت كلمة العولمة حديثاً في لغتنا العربية من خلال ترجمة مصطلح Globalization. وكأي مصطلح مستورد فإن الترجمة الحرفية أو المعنى اللغوي لا يفيد كثيراً في فهم المضمون لذلك كان من قبيل الســـذاجة فـــي رأينـــا أن نختلف حول الكلمة المستوردة هـــل هـــي عولمـــة أو كوكبـــة دون فحـــص مضمونها.

إن مضمون أي مصطلح جديد لن يتضح إلا من خلال رؤية واضحـــة للأطر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ التى أحاطت بولادتـــه مكانـــاً وزمناً. وحيث نعرف أن المصطلح قد نشأ فى العالم الغربـــى المتقـــدم فـــى الحقبتين الأخيرتين من القرن العشرين من خلال الأطر المختلفة التى تعكـــس تجربته التاريخية وحضارته الحالية واتجاهاتها المستقبلية، فإن علينـــا إذاً أن نعرف منهم ماذا يقصدون بالعولمة.

ولا شك أن هذا التوجه للتعرف على مفهوم العولمة لا ينفي أن يكـون لنا اعتراض أو اعتراضات عليه من وجهة النظر الإسلامية. ولكن علينـــا أن نلاحظ في نفس الوقت أن هناك قيود على وجهة نظرنا تواجهنا من الناحيـــة التطبيقية أو الواقعية وإننا لن نتمكن من التخلص من هذه القيود إلا بشـــروط فالعالم الإسلامي في العصر الحاضر يتحرك ضمن سلسلة عربات مقطـــورة، من ضمن مجموعة البلدان النامية، وليس "كعربة قاطرة" كما كان حاله قديمـــاً قبل عصر الثورة الصناعية وبالتالي فإن علينا أن نعرف من موقعنا الخلفـــي ماذا يريد العالم الغربي المتقدم صاحب العربة القاطرة بـــالمصطلح الجديـــد الذي يعبر عن تغيير سرعة القاطرة أو تغير اتجاهها، أو الـــذي قـــد يعنـــي

انفصال العربات المقطورة أو فصلها عن العربة القاطرة ما لم تستجب لـــهذه التغيرات. علينا من موقعنا إذاً أن نعرف ماذا يريدون وكيف يؤثر هذا فينا ثـم بعد ذلك ماذا ينبغي علينا أن نفعل إذا أردنا الحفاظ على هويتنـــا الإســلامية ومصالحنا الاقتصادية من منطلق وجهة نظرنا.

ومصطلح العولمة، كما هو معروف، لـــه أبعـاد عديـدة اقتصاديـة وسياسية واجتماعية وثقافية، ولا أستطيع الادعاء بأن البعد الاقتصـــادي هـو أهمها كما تقرر الفلسفات المادية التي هيمنت على تيار الحضارة في الغـرب، ولكننا مع ذلك في هذا المقال نهتم بالبعد الاقتصادي أو ما يطلق عليه العولمـة الاقتصادية Economic Globalization ومن ثم فإن تعريفنا للعولمة سوف ينصـب عليها أساساً من غير أن يمنع هذا من تناول الأبعاد الأخرى المتصلة به كلمـا تطلب الأمر. هذه مسألة هامة من المنظور الإســلامي الــذي يلحــق البعــد الاقتصادي دائمــاً بأبعاده الأخرى العقدية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... إلخ. ومن حصيلة ما كتبه أنصار "العولمة" في الفكر الغربـــي ودون الــتزام بتعريف لواحد منهم على وجه الخصوص نقول أنها ....

" تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياســـات والمؤسســات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقــوى جديــدة، أفرزتــها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشـكيلها وتنظيمــها وتنشــيطها بشــكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة".

على أي حال، ومهما كان أمر التعريف، فإن هناك ما يشبه الاتفـــاق بين معظم من تناولوا العولمة في العالم الغربي (أو من نقلوا عنهم خارج هـذا العالم) أنها ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير، بمعنى أنـــها "فــوق القومية" Supranational أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكـم فيها، وإن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسســات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكـم

العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود. ومن ثم فإن العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتتصهر فيه اقتصادات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع. هذا هو ما يفهمونه أو ربما ما يريدونه من "العولمة" في العالم الغربي الذي يقود قاطرة الحضارة في عصرنا الحاضر.

وفي هذا الإطار الفكري لا بد من تفرقة ظاهرة "التدويل" Internationalism عن "العولمة" فلقد شهدت فترة نهاية الحرب العالمية وما تلاها نمواً متصاعداً وقوى متزايدة لنظام دولي متماسك متمثلاً في تزايد قوى منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الاقتصادية وإنشاء صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB وذلك بالإضافة إلى عقد اتفاقية الجات GATT كأساس لتحرير التجارة الدولية ثم تطويرها إلى اتفاقية لمنظمة تجارة عالمية WTO للتأكيد على حرية التجارة في السلع والخدمات معاً على المستوى الدولي. ولكن هذا النظام الدولي مهما بلغ شأنه فإنه كان وما زال قائماً على أساس اتفاقيات ومواثيق وتنظيمات تتفق عليها الدول من منطلق كياناتها السياسية المستقلة وسياساتها الاقتصادية القومية، وعلى ذلك فإنها تملك الخروج منها كما تمكنت بإرادتها من الدخول فيها. لقد أردت أن ابين هذا الأمر بوضوح لكيلا يظن البعض - وهو خطأ شائع - إن العولمة هي هذا النظام الدولي في شكله الجديد المدعم باتفاقيات مثل اتفاقية WTO وبامتداد نشاط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلدان العالم لإقامة أو دعم المشروعات أو لتفعيل عمليات الاصلاح المالي أو الهيكلي. كذلك فإن العولمة من الناحية السياسية لا ينبغي أن تعني أبداً وقوع العالم في قبضة قوى قطبية أحادية كالولايات المتحدة .. هذا كله لا يتفق مع فلسفة العولمة التي تعني عالماً بلا حدود فلا يصح لقوى سياسية أو اقتصادية قومية أن تؤثر في حركته أو في العلاقات القائمة بين أركانه المختلفة أو تتحكم فيها.

ومن الناحية الفلسفية لا نجد اختلافاً بين تصورات أنصار العولمة الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي وتصورات الفيزيوقراط أو آدم سميث ومدرسته الكلاسيكية في القرون الثلاثة الماضية بشأن النظام الاقتصادي الحر. فبالرغم من مرور كل هذا الزمن ظلت الفكرة الأساسية متمثلة في أن ثمة "قوانين طبيعية" تحكم الكون وأن الخروج عن هذه القوانين يؤدي إلى فساد المصالح الاقتصادية. ولقد أعتقد الفيزوقراط (الطبيعيون) قديماً أن القوانين الطبيعية التي تحكم النظام الاقتصادي جزء لا يتجزأ من خلقة هذا الكون فهي لا تختلف عن القوانين الفلكية أو القوانين التي تحكم الجاذبية الأرضية أو الدورة الدموية داخل جسم الإنسان. أما سميث فقد شرح كيف أن الإنسان هو محور عمل القوانين الطبيعية التي تحكم الاقتصاد ومن ثم فإن القوانين الطبيعية تعمل من خلال الإنسان أي من خلال غرائزه الطبيعية وأفعاله العادية في سعيه لتحقيق مصالحه الخاصة. ومن ثم كان حديثه عن "اليد الخفية" التي توازن دائماً بشكل طبيعي بين القرارات والأفعال التي تستهدف تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من جهة أخرى. كل ما في الأمر أن أنصار النظام الاقتصادي الطبيعي أو الحر في الماضي لم تبلغ تصوراتهم مثل ما بلغت تصورات أنصار العولمة في القرن العشرين من أن القوانين الطبيعية والمصالح الخاصة المرتبطة بها تصلح للعالم كله كما هي صالحة للمجتمع الواحد. لذلك يقرر أحد الرواد البارزين للعولمة أن ما سوف يتحقق من وراء "اليد الخفية" على مستوى العالم في المستقبل سوف يكون مذهلاً إذا قورن بما تصوره سميث بشأنها.

إن فلسفة القوانين الطبيعية لها نصيبها من الصحة في الجزئية التي ترتبط فيها بالسنن الكونية الآلهية ولكنها لا تتفق على إطلاقها مع العقيدة الإسلامية التي تقرر أن الإنسان الذي خلقه الله عز وجل ذو عقل وإرادة وقدرة على التحكم في نفسه وفيما خلقه الله لأجله ومسئول عن أفعاله النابعة

من شهواته الطبيعية وعن تصحيح هذه الأفعال كلما انحرفت عما أراده الله من خير للمجتمع وعدل للجميع. لذلك فإن الإنسان لا يمكن أن يدعي بوجود قوانين أو قوى طبيعية تتحكم إطلاقاً في مصالحه ولا يستطيع أن يتحكم هو فيها، فتفعل به ما تشاء. والإنسان في الإسلام مسئول على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي ومسئول كحاكم ومحكوم ولا يستطيع أن يتخلى عن مسئوليته إلا بالموت، الموت الطبيعي الذي يعني مواراة الجسد في التراب أو الموت المعنوي الذي هو فقدان "النور" الذي هو أصل الحياة الحقيقية .. ومن ثم فإن أي مجتمع إسلامي صغيراً أو كبيراً في العالم لا يمكن أن يقبل، طالما كانت فيه حياة، التسليم بأنه جزء من عالم لا إرادة له فيما يحدث فيه وليس له إلا التسليم بما يحدث منتظراً الخير أن يتحقق في النهاية بطريقة أو بأخرى نتيجة المنافسة مع الآخرين. والواقع أن القوى التي يقرر فلاسفة العولمة تتألف معاً مكونة أركان النظام العالمي الجديد ليست إلا نتاج تطورات علمية وتقنية واقتصادية في المجتمعات التي تقود قاطرة الحضارة المادية في العالم، فهل يمكن أن نفترض أن هذه القوى سوف تكون طبيعية أو أنها "حيادية" على مستوى العالم، بما يعني سيادة منافسة خالصة بين جميع الأطراف في معاملاتهم وتحرك عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر في العالم وفقاً للقدرة على استخدام هذه العناصر بشكل أكفأ وبما يحقق رفاهية أكبر للمستهلك في أي مكان. ومن المنطقي أن نتشكك في هذه الفلسفة وما يتبعها من مقولات. فالتجربة التاريخية للنظام الاقتصادي الحر الذي تحكمه قوة الطلب والعرض في إطار المنافسة الكاملة بعيداً عن التدخل الحكومي والذي كان الاعتماد فيه على فلسفة اليد الخفية للمواءمة بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية على مستوى المجتمع الواحد لم يمر طويلاً وتعرض لهزات شديدة أدت إلى تغيرات هيكلية فيه. ذلك لأن تفاعل المصالح الفردية في إطار ما يسمى بالقوانين الطبيعية للعرض والطلب لم يؤد إلى تقوض أركان المنافسة الكاملة

في الأسواق وسوء توزيع الدخل بين طبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وإلى أزمات اقتصادية دورية تفشت فيها البطالة العمالية.. فإذا كانت هذه هي نتائج تجربة تاريخية معروفة لقوانين اقتصادية طبيعية على مستوى مجتمع واحد فكيف يمكن أن نثق في نتائج تجربة مشابهة، ولا نقول مماثلة، تجري على مستوى العالم؟. لذلك فإن من المنطقي أن نعد أنفسنا في بلداننا النامية الإسلامية التي تنتظر "استفادة أو خسارة" من العولمة لمواجهة أحداثها بسياسات ملائمة. نحن لا نستطيع أن نسلم بقضية الانصهار في عالم بلا حدود Borderless World بحجة حتمية هذا الانصهار. ولا نستطيع أن نسلم بأن ثمة قوى عالمية، حتى لو قيل أنها حيادية مائة في المائة وأنها ستحقق لنا بعض مكاسب اقتصادية أن تحل محل سياسات اقتصادية مشتقة من شريعتنا وعقيدتنا الإسلامية في إدارة شئوننا وعلاقتنا الاقتصادية سواء داخل مجتمعاتنا أو فيما بيننا وبين الآخرين. وسوف يتأكد هذا المعنى حينما نضيف إلى البعد الاقتصادي للعولمة الأبعاد الأخرى الثقافية والاجتماعية والتي تعني دخولنا الحتمي وانطواء مجتمعاتنا في أطر لا نقبلها إطلاقاً لأنفسنا أو لنسائنا أو لذرياتنا في القرن القادم طالما تمسكنا بديننا الإسلامي.

القوى المحركة للعولمة:

يكاد يكون هناك شبه اتفاق بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث أنها تعتمد إلى الآن على خمس قوى رئيسية وهي (١) حرية الاستثمار في أي مكان في العالم والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي، (٢) حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة، (٣) عالمية الاتصالات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية. (٤) عالمية المعلومات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية. (٥) عالمية

النمط الاستهلاكي وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره في العالم.

وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي. فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رءوس الأموال وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي كما يسرت على المستهلك عملية الانتفاء من المصادر المختلفة. ويمكن ضرب أمثلة أخرى لبيان التضافر التلقائي بين هذه القوى الجديدة على المستوى العالمي.

قوى العولمة والبلدان النامية وأحوال العالم الإسلامي بين الواقع وما ينبغي :

ويلاحظ أن حقبتي الثمانينات والتسعينات **شهدت تحريراً متتالياً ومتزايداً لحركة رءوس الأموال من كافة العوائق التي تقابلها على المستوى العالمي بين البلدان المختلفة.** وكانت حكومات البلدان النامية (بالإضافة إلى بلدان الكتلة الاشتراكية) قد انتهجت في الستينات والسبعينات سياسات متشددة تجاه الاستثمارات الأجنبية وأتبعت نظماً مقيدة للصرف الأجنبي وللتحويلات المصرفية الخارجية.. ولكن فشل تجربة التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy وانخفاض معدلات النمو في معظم البلدان النامية وتزايد المديونية الخارجية وأعبائها وتدهور أسعار العملات الوطنية الجات البلدان النامية إلى انتهاج سياسات جديدة في الثمانينات والتسعينات على النقيض تماماً من سياسة الستينات وما قبلها.. فأصبحت هذه البلدان تبذل أقصى ما في وسعها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير الصرف

الأجنبي والتحويلات المصرفية من القيود الرسمية بالإضافة إلى إعادة النشاط أو إقامة ـ أسواق رءوس أموال لا تعمل فقط في المجال المحلي بل منفتحة على العالم الخارجي. وساعد على تقوية هذا الاتجاه عالمياً سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك كتلة أوربا الشرقية الاشتراكية وعودتها إلى نظام السوق الحر وسعيها لاجتذاب رءوس الأموال من الكتلة المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان. ولا شك أن النمو الاقتصادي الهائل الذي تحقق في هذه البلدان على مدى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية في هذه البلدان أرتبط من جهة بنمو التقنيات المصرفية وأسواق رءوس الأموال.

وبالنظر إلى أحوال البلدان الإسلامية نجد أنها مثل بقية البلدان النامية الأخرى ـ فيما عدا إستثناءات محدودة جداً ـ دخلت المرحلة الجديدة، مرحلة عولمة الاستثمار وتحرير أسواق وحركة رءوس الأموال وهي مثقلة بأعباء الستينات والسبعينات وتلك المرحلة التي تراكمت فيها المديونيات الخارجية وتزايدت أعبائها عليها جنباً إلى جنب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة بسبب سياسات التوجه إلى الداخل وعوامل الضعف وانخفاض الكفاءة التي لحقت الصناعات الجديدة التي قامت في اطار التخطيط المركزي والقطاع العام. لذلك كان من الطبيعي أن ترحب البلدان الإسلامية مثل بقية البلدان النامية بالاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة منها أو ما يتحقق عن طريق طرح أوراق مالية يشتريها الأجانب. وفي عديد من الحالات .. في تركيا وباكستان وفي ماليزيا واندونيسيا ومصر ...الخ صدرت قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي دون قيود أو شروط تذكر بالنسبة لمجالات نشاطها أو تحويل أرباحها أو إعادة استثمارها داخل البلاد. وفي عديد من البلدان أيضاً اصبحت هناك أسواق رءوس أموال نشطة تسهم في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق جذب رءوس الأموال من أي مكان في العالم.. فهل استفادت البلدان الإسلامية من هذه الاتجاهات؟ .. وسوف تختلف الإجابة تبعاً

لنظرتنا إلى ما نعنيه بالصفة أو الهوية الإسلامية.. أن الكثير من المسئولين ورجال الاقتصاد في بلداننا الإسلامية سوف يجدون السؤال المطروح عجيباً لا يستحق الإجابة .. فلا شك أن تدفق الاستثمارات الأجنبية أياً كان شكله يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي والمساعدة في عملية التنمية بطريقة أو بأخرى.. لكننا نقول أن هذه الإجابة تعبر عن النظرة الاقتصادية "البحتة" التي لا تعبأ بالشريعة الإسلامية أو بمصالح الأمة الإسلامية.. أن المعنيين بقضية الإسلام سوف يتسائلون وهل نرغب ونرحب بجميع أشكال الاستثمارات الأجنبية حتى لو كانت مركزة في قطاع السياحة ومتمثلة في فنادق بها نوادي للقمار وتستورد لأجلها الخمور وتنشط فيها حفلات الرقص التي يختلط فيها الرجال بالنساء؟ وهل من المنطق أن نرحب بالاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة حينما تذهب إلى جذب عناصر الإنتاج المحلية المتميزة بكفاءتها لإنتاج سلع ترفية كالسيارات ومساحيق التجميل والعطور بدلاً من إنتاج سلع ضرورية أو حاجية عليها طلب عام من جمهور أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة؟ فإذا قيل ومالنا لا نستورد هذه الضرورات أو الحاجيات من الخارج بدلاً من إنتاجها داخلياً بأسعار أعلى، قلنا وهل نضمن دائماً استمرار إمكانية الحصول عليها من الخارج؟ هل نضمن استمرار حالة السلم بين الشعوب؟ وهل من الرشد أن ننتج سلعاً ترفية ونعتمد على الغير في إشباع الضرورات الأساسية؟ وهناك بالإضافة محظورات أخرى من وجهة النظر الإسلامية على الإستثمارات الأجنبية حيث قد يستهدف أصحابها من أجل ضمان مصالحهم التدخل في الشئون الداخلية للبلد المضيف، أو قد يقرر أصحابها سحبها من البلد المضيف مما قد يتسبب في أزمة اقتصادية. ولقد حدث الموقف الأخير بالنسبة لأندونيسيا وماليزيا خلال عام ١٩٩٧. فقد كان كل من هذين البلدين الإسلاميين يستضيف إستثمارات أجنبية ضخمة عن طريق محافظ الأوراق المالية ثم فجأة لأسباب عديدة بعضها متعلق بأفراطها

في الاستثمار في العقارات وبعضها مضاربات الأسعار في سوق الأوراق المالية كما أن بعضها متعلق بعوامل سياسية دولية بدأ الانهيار في البورصات وانسحبت رءوس الأموال الأجنبية تاركة وراءها فراغاً كبيراً لم يملأه سوى اقتراض هذين البلدين بشكل كبير من المؤسسات الدولية.

وليس فيما كتبناه إحصاء لعيوب الاستثمارات الأجنبية والتحركات الحرة لرءوس الأموال الدولية، كما أننا من جهة أخرى لا ننكر ما للاستثمارات الأجنبية من مزايا محتملة كلما أحسن توجيهها ومراقبتها.. وكل ما أردنا تأكيده هو أن عولمة الاستثمار وحرية حركة رءوس الأموال من وإلى البلاد النامية الإسلامية ليست بالضرورة في صالحها بل أنها قد تؤدي بالفعل إلى إساءة استخدام مواردها الاقتصادية وفقاً للمنظور الإسلامي.

ولا يجب أن نغفل من جهة أخرى عن أن عولمة الاستثمار وأسواق رءوس الأموال قد تؤدي أيضاً إلى خروج رءوس أموال صافية من البلدان الإسلامية وليس هذا بالأمر المستبعد. فبالرغم من انخفاض المقدرة الادخارية المحلية للغالبية العظمى من البلدان الإسلامية وبالرغم من المديونيات الأجنبية القائمة عليها إلا أن أصحاب فوائض رءوس الأموال الخاصة في هذه البلدان قد يجدون أن مصالحهم لا تتحقق الا باستثمار رءوس أموالهم في العالم الغربي المتقدم. والواقع أن العالم الغربي المتقدم أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية سواء بشكل مباشر أو عن طريق أسواق رءوس أمواله الشهيرة على المستوى العالمي. وقد أثبتت الاحصائيات أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان المتقدمة أضعاف تدفقاتها إلى البلدان النامية. ويفسر هذا بأن المستثمرين من البلدان المختلفة، متقدمة وبعضها نامية، يفضلون الاستثمار في بلدان متقدمة حيث يتوافر العمل الماهر مع التقنيات المتقدمة والبنية الأساسية المتطورة والسوق والأمان.. ويحتاج الأمر منا إلى دراسة فاحصة لنعرف مقادير الاستثمارات التي قام بها أفراد أو شركات من بلدان إسلامية

في بلدان متقدمة تحت شعار حرية رأس المال في الحركة حيث العائد الأعلى، ثم تقدر مقدار الخسائر الواقعة على هذه البلدان الإسلامية تبعاً لذلك؟ ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أن انسياب رءوس أموال إسلامية إلى الخارج يعني تحقيق مصالح مادية بحتة لأصحابها ولا يضمن أبداً تحقيق مصالح المجتمع الإسلامي، مما يتنافى مع عقيدة الاستخلاف وما ينطوي تحتها من وظيفة اجتماعية لرأس المال.[٢] كذلك فإن انسياب رءوس الأموال من البلدان الإسلامية إلى الخارج في إطار العولمة يثير دائماً قضية ومن الذي يستخدمها وفي أي المجالات فهل يمكن أن تقع هذه الأموال في أيدي من لا يضمرون خيراً للإسلام وللمسلمين أم تقع في يد من يستخدمها في مجالات محرمة بنصوص شرعية صريحة.. وكل هذا تنطبق عليها قاعدة "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم"[٣] كما تلزم فيه التذكرة بأن كل إنسان يسأل يوم القيامة عن ماله من أين أكتسبه وفيم أنفقه[٤].. لذلك نتساءل هل أثرياء المسلمين الذين تضخمت استثماراتهم في خارج العالم الإسلامي أو سوف تتضخم مع تزايد الفرص المربحة، مستعدون للسؤال؟

ولقد اقترنت حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بحرية الاستثمار وعولمة الأسواق المالية ونمو الشركات العملاقة عابرة القوميات. ومعظم هذه الشركات من الضخامة بمكان بحيث أن ميزانية الواحدة قد تفوق مقدار الدخل القومي لعدد كبير من البلدان النامية تجمع معاً. وصاحب حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها نمو أنماط جديدة من التكاملات الإنتاجية Integration الأفقية والرأسية، حتى أن أجزاء السلعة الواحدة التي تنتجها إحدى الشركات العملاقة يتم إنتاجها في عدة بلدان وفقاً لما يمكن أن يتميز به كل بلد في جزء منها ثم يتم تجميع هذه الأجزاء في إحدى هذه البلدان التي تقف في نهاية الخط الإنتاجي أو ربما في بلد آخر. وإذا استمر هذا النمط الإنتاجي التكاملي في الانتشار فإنه سيترتب عليه أنه

لن يصبح بمقدرة أي بلد أن يستقل عن البلدان الأخرى في نشاطه الإنتاجي وهذا في حد ذاته ليس بالأمر الخطير إذا افترضنا حالة دائمة من "السلام" بين بلدان العالم وأن المسيطر على العملية الإنتاجية من الألف إلى الياء مؤسسات محايدة تماماً لا تهتم إلا بإتمام هذه العملية بأقصى كفاءة ممكنة. ولكن الحقيقة أن هذين فرضين واهيين لا يمكن التأكد من وجودهما أو من استمرارهما. فحالة السلام ليست مستمرة ولا مضمونة في أي مكان أو زمان، والشركات العملاقة المسيطرة على العمليات الإنتاجية التكاملية قد تقرر سحب عملية إنتاج "جزء" من السلعة من إحدى البلدان ونقلها إلى بلد آخر. كما أنه من جهة أخرى ليس ثمة ضمان على أن مكاسب العمليات الإنتاجية التكاملية ستوزع بشكل عادل على أطرافها المختلفة، بمعنى أنها لن تتركز في أيدي ملاك الشركات العملاقة وإداراتها. إن النمط الجديد غير واضح المعالم بالنسبة لنتائجه وحتى في أكثر البلدان تقدماً نجد أن هناك تخوف واضح منه. وحكماً على أساس تجارب الشركات متعددة الجنسيات في السبعينات والثمانينات فإن البلدان النامية لم تحقق مكاسب تذكر من ورائها سوى أنها كانت "أماكن" لأنشطتها الإنتاجية وأسواقاً لمنتجاتها. أما الشركات متعددة الجنسيات فكانت ثرواتها في تزايد مستمر ونشاطها يزداد امتداداً عبر العالم. والشركات عابرة القوميات على سبيل التأكيد لن تمنح البلدان النامية فرصة أفضل من الشركات متعددة الجنسيات. بل أن المنتظر قد يكون مزيداً من انصهار مصالح البلدان النامية في نشاط إنتاجي عالمي مدار من القوى الرأسمالية الكبرى في العالم التي تعلو على مستوى الدول والجنسيات، ومدار على سبيل التأكيد لصالح هذه القوى أولاً وأخيراً.

وإذا كان هذا هو المتوقع منطقياً من عولمة الصناعة، أو حرية إقامتها في أي مكان في العالم بغض النظر عن الجنسيات أو القوميات فإن البلدان النامية التي تصبو إلى دفع عجلة التصنيع بها ورفع معدلات التنمية

الاقتصادية سوف تتحقق خلال حقبة أو حقبتين قادمتين أن ما قد يتحقق لـــها من مكاسب من جراء ارتباطها بالشركات العالمية سوف يكـــون هامشـياً أو أثراً من الآثار الجانبية التى تتناثر من النشاط الرئيسى لهذه الشركاتز

إن الوعى الإسلامى وحده هو الذى يجعلنا أكثر انتباهاً من الآن لمثـل هذه المخاطر التى سوف تصيب العالم النامى بشكل عام من جـــراء عولمـــة الصناعة، فالوعى الرأسمالى أو الليبرالى لا يثير أى شكوك بالنسبة لعولمـــة الصناعة بل يضفي عليها هالة خاصة من القدسية، فهي التي سوف تؤدي إلى تحقيق التوزيع الأمثل للمـــوارد الاقتصاديـــة علـــى مســـتوى العـــالم! أمـــا الاشتراكيون المعاصرون فقد فقدوا توازنهم الفكري بعد ســـقوط معســـكرهم الاشتراكي الكبير في بداية التسعينات واصبحوا تائهين في الأحداث العالميـــة ولا يستطيعون لذلك تقديم تفسير لما يحدث أو التنبؤ بمـــا يمكـــن أن يـــترتب عليه. إن العالم الإسلامي ليس إلا جزءاً مـــن العـــالم النـــامي مـــن الجهـــة الاقتصادية المحضة، ولكن "الوعي الإسلامي" لا بد أن يكون دافعاً لنـــا فـــي تبين أنواع من المخاطر المترتبة على عولمة الصناعـــة والتـــي قـــد تكـــون "مقبولة" في أنحاء أخـــرى من العالم النامي ولكنها "غير مقبولة" لدينا علـــى الإطلاق. فالمسلم ليس بأمعة،[٥] فلا يصح له أن يسير في ركاب الآخريـــن لا يدري إلى أين يقاد، والتبعية مرذولة في آيات القرآن الكريـــم للمســـلمين[٦].. ولذلك فإن العالم الإسلامي لا يصح أن يكون حلقة من ضمن حلقات في نظـام إنتاجي يقال أنه عالمي ولكنه حقيقة يقع في نطاق تحكـــم شـــركات عملاقـــة ليست إسلاميـــة، لا من جهة هويتها أو توجهها.. أن أي بلـــد مـــن البلـــدان الإسلامية مطالب بأن يسعى لإقامة الأنشطة الصناعية التي تلبي الاحتياجـــات الأساسية لسكانه قبل أي شئ آخر ومطالب بأن يتعاون مع البلدان الإســـلامية الأخرى في سبيل كفاية هذه الاحتياجات قبل أن يذهب فـــي الارتبـــاط فـــي حلقات إنتاجية عالمية لا يدري ما هي أهدافها ولا يدري ما هو نصيبـــه مـــن

مكاسبها؟ وهذا التوجه الإسلامي لا يعني بالضرورة رفض الارتباط الإنتاجي بالعالم على إطلاقه ولكنه يعني على سبيل التأكيد عدم التسليم بهذا الارتباط الإنتاجي قبل فهم مضمونه واتجاهه أو التعرف على مكاسبه من أين؟ ولمن؟ وبطبيعة الحال فإن ما هو حادث في حياة العالم الإسلامي المعاصر الذي يئن معظمه تحت سيطرة حكومات علمانية تابعة للعالم الغربي يشير إلى أن الارتباطات الإنتاجية العالمية الطابع مستمرة بلا أية ضوابط وبلا أية فهم لاتجاهاتها أو مضامينها وقد لا يكون من ورائها أي مكاسب على الإطلاق بل ربما خسائر محققة خاصة إذا احتكمنا إلى المعايير الإسلامية الصحيحة.

ومن أهم القوى التي تقف وراء ظاهرة العولمة **تلك الثورة التقنية الهائلة التي تحققت في مجالات الاتصالات والمعلومات** خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي مازالت مندفعة بعنفوان غير عادي. لقد أصبحت أجهزة الاتصال وعمليات الاتصال على المستوى العالمي متاحة بشكل لم يسبق له مثيل أو تصور في خيال العلماء وأصبح العالم مرتبطاً بأجهزة التلكس والفاكس والتليفون المحمول والبريد الإلكتروني وأصبحت أجهزة الكمبيوتر، وبعضها صغير ومحمول، تتيح لأصحابها التعرف على كل ما يحدث في العالم في أي لحظة عن طريق شبكة الإنترنت، فرص الاستثمار في أي مكان من العالم، أسعار الأوراق المالية في بورصات العالم، الفرص المتاحة للتصدير أو للاستيراد من أماكن العالم المختلفة، ونشاط الشركات على المستوى العالمي الخ.. كل هذا اصبح متاحاً في الشاشة الالكترونية الصغيرة.. اصبح العالم فعلاً مرتبطاً بعضه ببعض وما يجري فيه معروفاً لحظة بلحظة وكأنه قرية صغيرة..

ويشبه أحد الرواد البارزين للعولمة هذه الثورة التقنية الرهيبة التي خرجت إلى العالم بالجني الذي خرج من قارورة ليخدم سيده في كل شئ يتمناه وفي الوقت الذي يتمناه فيه.. ولكن اعتماداً على هذا التشبيه الرائع

علينا أن نفكر قليلاً فيمن هو هذا "السيد" المطاع؟ أنه من يملك التقنية ويملك استخدامها.. فهل يستوى جميع من في العالم في هذا الأمر؟ ومن الناحية النظرية لا نجد قيوداً مفروضة على تملك التقنية أو التمكن من استخدامها. أما من الناحية الواقعية فإن تملك التقنية يعني تملك أسرارها والقدرة على تطويرها وهذا شأن مجموعة محدودة جداً صغيرة العدد من البلدان المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وإذا شئنا مزيداً من الدقة فإن "شركات معينة" في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي التي تمتلك قمة التقنية في مجالي الاتصالات والمعلومات.. أما استخدام التقنية فهو ممكن لكل من يملك الأجهزة الخاصة بها وهذا نظرياً ليس محظوراً على أحد ولكن عملياً علينا أن نفرق بين بلدان العالم النامي والعالم المتقدم. فالبلدان النامية على سبيل التأكيد أقل قدرة على تملك الأجهزة من البلدان المتقدمة.. وعلى هذه الأسس لابد من عمل الحسابات الخاصة بالبلدان النامية.. إن الثورة التقنية الهائلة في مجالي الاتصالات والمعلومات تتيح قدرة غير عادية للعالم المتقدم أن يتعرف على العالم النامي والفرص القائمة فيه للاستثمار والتجارة والموارد والثروات المتاحة وكيفية استغلالها على أحسن وجه كلما أراد هذا. هذا بينما أن العالم النامي لن يتعرف إلا بصورة جزئية وغير متكافئة على ماهو متاح في بلدان العالم المتقدم من فرص للتجارة أو الاستثمار ..الخ. وحتى مع هذا فإن فرص استفادة العالم النامي من هذه المعرفة سوف تكون ضعيفة بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية والاستثمارية التي يمتلكها هذا العالم. وهكذا يتضح أن "جني" المعلومات والاتصالات سيكون في خدمة أصحاب التقنية وأصحاب الإمكانيات الاقتصادية في العالم المتقدم بصفة أساسية.

إن مشكلة البلدان النامية أن الفجوة التقنية والاقتصادية بينها وبين البلدان المتقدمة فجوة ضخمة لا يمكن إغفالها عند القيام بأية حسابات لما

يترتب على التطورات الحالية التي يشهدها العالم.. ومن الممكن أن تستفيد بعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل كوريا الجنوبية واليونان والأرجنتين والبرازيل.. الخ من الفرص التي تتيحها التقنيات المتقدمة. ولكن هذه المجموعة من البلدان لا تمثل سوى جزء محدود من مجموعة البلدان النامية إجمالاً لا يزيد عن ١٦% من إجمالي سكانها. وحينما نتكلم عن العالم الإسلامي نجد أن معظم بلدانه يقع في فئة "الدخل المتوسط المنخفض" أو في فئة "الدخل المنخفض" مع استثناءات لثلاث دول تقع في فئة الدخل المتوسط المرتفع (ماليزيا، وعمان، والمملكة السعودية). وهكذا فإن المتوقع هو أن العالم الإسلامي لن يستفيد إلا فائدة محدودة وجزئية من عولمة الاتصالات والمعلومات.

وثمة مشكلة أكثر خطورة مما سبق تتمثل في أن عولمة الاتصالات والمعلومات تؤدي إلى آثار سلبية خطيرة بالنسبة للعالم الإسلامي. فالثورة التي دخلت مجالي الاتصالات والمعلومات تعني أيضاً انتشار الثقافات العالمية واختلاطها معاً.. ومن الملاحظ أن الاتجاهات الثقافية الغربية كانت الأقوى انتشاراً وأكثر تاثيراً من غيرها عن طريق شبكة المعلومات الدولية والقنوات التلفزيونية المعتمدة على الأقمار الصناعية وغيرها.. وهذه الاتجاهات الثقافية الغربية كما نعرف جميعاً تروج للأباحية الأخلاقية وأخلاقيات العنف والقتل وما يتصل بذلك من أفلام وغيرها، كما تروج للملبوسات الغربية والأطعمة الغربية وأنواع من الاستهلاك الترفي المرتبطة بسلوكيات منحطة لم تكن معروفة من قبل في العالم الإسلامي.. وكل هذه الاتجاهات لا تحمل خيراً على الإطلاق إلى أبناء العالم الإسلامي ولا يترتب عليها إلا اختلالات فكرية وأمراض اجتماعية وأنماط استهلاكية ترفية لا تتفق مع الأحوال الاقتصادية لهذه البلدان التي تستلزم شحذ الطاقات الإنتاجية وإعدادها للخروج من أسر التخلف الاقتصادي والانطلاق في مجالات

التنمية. كل هذه محاذير علينا أن نأخذها في الحسبان ونحن نتباحث في العولمة وما هي وكيف يكون تأثيرها في بلدان العالم الإسلامي سواء من جهة هويته الاقتصادية كمجموعة من البلدان النامية أو من جهة هويته العقدية التي تستلزم وقفة صارمة إن أردنا الحفاظ عليها.

وتقودنا الفقرات الأخيرة بشكل طبيعي إلى الفقرة الخامسة من قوى العولمة وهي **عالمية النمط الاستهلاكي أو ظهور شخصية المستهلك العالمي**، فلقد اتاحت ثورة المعلومات التعرف على أنماط عالمية من الاستهلاك، ومع وجود الشركات العالمية في مجالات الإنتاج والتوزيع وتوفير وسائل المواصلات السريعة اصبح من الممكن خدمة المستهلك في أي مكان من العالم وتلبية طلباته. وساعد على هذا تحرر التجارة من القيود الحمائية وإمكانية القيام بالتحويلات المصرفية من خلال الشبكة المصرفية التي تعتمد على شبكة الاتصالات العالمية. ومرة أخرى علينا أن نفكر في مدى ملاءمة هذه التطورات للذين يقودون تيار العولمة أو يسيطرون عليه وغيرهم من شعوب هذا العالم.

إن ظهور شخصية المستهلك العالمي تعتبر قمة التطور الآن بالنسبة لمن يقودون عملية التطور.. فمن الناحية الاقتصادية البحتة كل شئ يجري في هذا العالم من تقدم تقني أو نمو في كفاءة عناصر الإنتاج وتزايد في النواتج الحقيقية .. إلخ. لا بد أن يتجه في النهاية إلى تحقيق رفاهة المستهلك. ولذلك فإن خدمة المستهلك وتحقيق رغباته في أي مكان تعد قمة العمل الاقتصادي. ومرة أخرى فإن عالمنا الذي نعيش فيه ليس عالماً واحداً كما يدعى وإنما هما "عالمان" أو "عوالم" قد تختلف مستويات المعيشة المعروفة في بعض منها اختلافاً شاسعاً عن البعض الآخر. كيف نقارن مثلاً المستهلك في سيراليون بمتوسط دخل ١٨٠ دولار أو في بنجلاديش بمتوسط دخل ٢٤٠ دولار أو اليمن ٥٢٨ دولار في العام بالمستهلك في إيطاليا بأكثر من ١٩٠٠٠ دولار أو النمسا أو الولايات المتحدة بنحو ٢٧٠٠٠ دولار أو اليابان

بما يقرب من ٣٠٠٠٠ دولار في العام؟ هل نستطيع أن نتكلم عن المستهلك السيراليوني كمستهلك عالمي كما نتكلم عن المستهلك السويسري الذي يصل دخله إلى ٤٠٦٣٠ دولار في العام؟ هل هذا معقول؟

إن مصيبة البعض من أبناء البلدان النامية أنهم يظنون أن ما يتحقق في العالم المتقدم من رخاء ليس بعيداً جداً عن بلدانهم. ولكن الحقيقة أنه في غاية البعد مثل الكوكب الدري في الفضاء البعيد الذي يتراءى لأهل الأرض. إن طائفة محدودة جداً من أبناء البلدان النامية قد تسعد باستهلاك "النيس كافيه" وزبدة الطعام السويسرية وأنواع من الجبن الفرنسي أو اللحوم المحفوظة البريطانية على طعام الإفطار. كما أنها تستطيع أن تحصل على وجبات "ماكدونالد الخفيفة" أو "فرايد كنتاكي" في المساء.. الخ. ويرتدي أبنائها وبناتها الملابس "الكاجوال" ويستمعون إلى الألحان الراقصة الغربية من أحدث أجهزة التسجيل في سيارتهم الخاصة ..الخ. ولكن هذه طائفة محدودة جداً قد لا تمثل أكثر من ١% إلى ٢% في معظم بلدان العالم النامي. فأين إذن المستهلك العالمي؟ إنه أمر يكاد يكون وهماً حينما نأخذ في الحسبان أغلبية السكان في البلدان النامية.

ومن الجهة الإسلامية لا يستطيع أحد تحريم النمط الاستهلاكي العالمي الذي أخذ طريقه إلى بيوت العالم المتقدم إلا إذا كان من ضمنه أطعمة وأشربه وألبسة محرمة شرعاً[٧] فهذه تحرم بعينها. ولكننا مع ذلك نستطيع أن نتكلم عن "أولويات استهلاكية" من بين ما هو متاح وحلال. فمن الثابت أن عمر بن الخطاب كان يحاسب أقرب الناس إليه عن الاستهلاك الوفير في عام الرمادة.[٨] ومن الثابت أن رسول الله ﷺ كان يشارك ويحض على المشاركة فيما يأتي من طعام للمسلمين في أعوام الشدة[٩] التي شهدها المسلمون في بداية الدعوة. كما أن ولي الأمر عليه واجب توفير حد الكفاف لأي واحد من عامة فقراء المسلمين.. وكذلك من ناحية أخرى حينما فاض الخير على الدولة الإسلامية في عصر الأمويين وما بعده كان ولي الأمر

يزيد من العطاء لعامة المسلمين حتى أنه يعمل على توفير المسكن لمن لا سكن له[١٠].. فإذا أخذنا حالات الفقر أو الدخل المنخفض أو الدخل المتوسط المنخفض التي تعيشها بلدان العالم الإسلامي فإننا لن نستطيع أن نتحدث عن عولمة النمط الاستهلاكي حيث هذا النمط مرتبط بما هو معروف في الدول ذات الدخل المرتفع – كما أننا لن نستطيع أن نعزل فئة من المجتمع الإسلامي فنقول هؤلاء ينتمون إلى فئة "المستهلك العالمي" دون غيرهم. كذلك فإننا لا نستطيع من المنظور الإسلامي أن نشجع شخصية المستهلك العالمي على الظهور والانتشار على المستوى الاجتماعي. فالمستهلك المسلم عليه واجب ترتيب احتياجاته الاستهلاكية من الضرورات أولاً ثم الاحتياجات العادية ثم الكماليات على ألا يتعدى الحدود في هذه الكماليات فيصل إلى الإسراف الذي هو مرذول ومكروه من الله.[١١] والمستهلك المسلم عليه واجب مساعدة الغير، من حيث أنه لا يعيش لنفسه فقط وإنما هو مطالب برعاية أسرته ومساعدة أقاربه وجيرانه كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً.[١٢] والمجتمع الإسلامي بأسره مطالب بأن يتجنب استهلاك السلع والخدمات التي لا يترتب عليه منفعة حقيقية.[١٣] كل هذا في إطار الحلال لأن ما حرمه الله لن يدخل أصلا في مجال المناقشة.

إن ما لا يدركه البعض أن اتزان النمط الإنتاجي يعتمد على اتزان النمط الاستهلاكي.. ولذلك فإن ترتيب الاحتياجات الاستهلاكية لدى المستهلك المسلم ولدى الأسرة المسلمة بما يتفق مع متطلبات الرشد الاقتصادي من الوجهتين الشرعية والسلوكية الإيمانية يؤدي إلى توازن النشاط الإنتاجي.. أما الاستغراق في أنماط استهلاكية عالمية معروفة في مجتمعات مرتفعة الدخل فلن يؤدي في المجتمعات النامية إلا إلى مزيد من الطلب على "سلع كمالية" ومزيد من الاستيراد من الخارج.. كما أن محاولة إنتاج مثل هذه السلع في الداخل لن يؤدي إلى اختلالات في الانماط الإنتاجية. دعنا نتصور

مثلاً نتائج الاهتمام بإنتاج السيارات الفاخرة وأجهزة التلفزيون والفيديو كاسيت أو مزيد من الأفلام السينمائية ومساحيق التجميل وأزياء المودات الحديثة الخ. بدلاً من الاهتمام بإنتاج الضرورات الغذائية والأحذية والملابس الشعبية وبناء المدارس لتعليم الأبناء في بلد يتمتع بمستويات دخول منخفضة؟

سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة:

الضرورة:

فيما سبق تحدثنا أحياناً عن العالم الإسلامي أو عن العالم النامي على حد سواء.. فالهوية الاقتصادية المعاصرة للعالم الإسلامي تجعله جزءاً لا يتجزأ من العالم النامي، يعاني من كل ما يعاني منه هذا العالم من مشكلات تتمثل في اختلالات هيكلية داخلية وخارجية وانخفاض في الدخول الحقيقية ومعدلات نموها. كذلك تحدثنا عن العالم الإسلامي من جهة هويته العقدية. فالعالم الإسلامي يضم نحو اثنان وخمسون دولة يقطنها أكثر من مليار ومائتي مليون نسمة من السكان مازال غالبيتهم يمارس شعائر الإسلام من صلاة وصيام وزكاة وحج. وبالإضافة فإن ثمة اتجاهات إسلامية إصلاحية ومجددة برزت خلال القرن العشرين وعبرت عن نفسها بشكل متزايد في المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتشير هذه الاتجاهات على تنوعها بصفة عامة إلى تصاعد المد الإسلامي.

ولكن علينا أيضاً ونحن نتناول العالم الإسلامي من جهة هويته العقدية ألا نغفل أو نتغافل عن المشكلات والتحديات التي تواجهه. ومعظم هذه المشكلات نابع من عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية في معظم الحالات، والتبعية الفكرية والسياسية للعالم الغربي المتقدم، وتحديات الاتجاهات العلمانية والمادية المعاصرة للعقيدة الدينية. وهكذا، في هذه الظروف، لم يكن غريباً أن ينقسم العالم الإسلامي على نفسه بل وأن تنشأ الانقسامات والتحزبات داخل البلد الإسلامي الواحد.

والآن هل يستيقظ العالم الإسلامي وقد اصبح مواجهاً وبشكل متزايد بمخاطر العولمة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؟ هل يستشعر المسلمون حكاماً ومحكومين خطورة قضية العولمة وما تعنيه من انصهار في عالم لا يملكون فيه تصريف أمورهم وفقاً لشريعتهم وعقيدتهم؟؟

وفي رأينا أنه ما من شئ يمكن أن يحفظ العالم الإسلامي في إطار ما يواجهه من تحديات العولمة إلا التمسك بهويته الإسلامية والاعتماد عليها في وضع سياسة حكيمة تعينه على الخروج من دائرة التخلف وتحقيق الانطلاق الاقتصادي. ومن المعروف أن بلدان العالم الإسلامي خاضت خلال القرن العشرين تجارب مختلفة في أطر علمانية ونظم رأسمالية واشتراكية مستوردة وأتبعت سياسات اقتصادية من خلال هذه الأطر والنظم ولم تخرج منها إلا بمزيد من المشكلات والثنائيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهل بقي أمام العالم الإسلامي إلا العودة إلى هويته العقدية والتي لم ير في الماضي حينما تمسك بها إلا التقدم والازدهار والوحدة بين أرجاءه؟

المدخل:

حينما نتطرق إلى العولمة نجد أنها ظاهرة ليست لها سابقة مماثلة في تاريخ العالم، ومن ثم لا نستطيع الادعاء بأن لدينا قواعد أو سياسات اقتصادية شرعية جاهزة لمواجهتها.. ولكن الإسلام معين لا ينضب وعلينا الاجتهاد حتى نستنبط ما نريد. ومدخلنا في هذا الاجتهاد من أجل سياسة اقتصادية للعالم الإسلامي سيكون من خلال التأكيد على دور الدولة الإسلامية ومسئوليتها تجاه الرعية.

إن العولمة كما يؤكد فلاسفتها والمدافعون عنها تؤدي بالضرورة إلى تقلص دور الدولة وذلك من خلال سيطرة قواها على تدفقات رءوس الأموال

والاستثمار وعلى الهياكل الصناعية بما يحقق تكاملها على مستوى العالم بالإضافة إلى حرية المعلومات والمستهلك في أي مكان.. وفي هذا الإطار الذي تنفرد فيه قوى السوق الحرة بتنظيم كل شئ على المستوى العالمي سيصبح أي تدخل من جانب أي دولة لتقييد هذه القوى في غير صالحها.. وتأكيداً على هذا ينادي أنصار العولمة بتخفيض الاهتمام بالسياسات المالية في مجالات توزيع الدخل والثروة إلى أدنى حد، وضرورة امتناع الدولة إجمالاً عن التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق المشروعات العامة أو عن طريق توجيه المشروعات الخاصة بل أن كل شئ يجب أن يترك حراً حتى تتحقق مصالح الجميع في كل مكان من العالم بطريق القوى العالمية الخفية التي يزعمون أنها طبيعية ولا تخضع لسيطرة أحد. وكل هذا يتنافى مع المفهوم الإسلامي لدور الدولة.

لقد سجل العلماء والفقهاء المسلمين وظائف للدولة الإسلامية، عرف معظمها منذ عصر الرسالة النبوية والخلافة الراشدة. وليس من مهامنا الآن الخوض في تفصيلات خاصة بدور الدولة الإسلامية وكيف تطور هذا الدور دائماً في إطار الاجتهاد والشورى، دون مساس بالأصول الثابتة، لمواجهة المستجدات التي يأتي بها الزمان والمكان. ونريد أن نؤكد فقط، لأغراض هذا المقال أن من بين الوظائف الأساسية للدولة الإسلامية ما يلي:

١ - تربية الأفراد وتوعيتهم دينياً وحثهم على التعلم والبحث العلمي وتوجيههم إلى السلوك الرشيد في كافة معاملاتهم ونهيهم عن غير ذلك وإقامة الحدود الشرعية في حالة المخالفات. وهذه الوظائف للدولة الإسلامية لها الأولوية المطلقة حيث تنبعث من ضرورات حفظ الدين والنفس والعقل على مستوى المجتمع.[١٤]

٢ - الإشراف على الأسواق بجميع أنواعها حتى تنتظم المعاملات فيها وفقاً لقواعد الشريعة.[١٥]

٣ - مراقبة التجارة مع البلدان غير الإسلامية لضمان مشروعيتها وسدادها للعشور المستحقة عليها في حالة الواردات والتأكد من تحقيقها لمصالح البلد الإسلامي مع عدم الإضرار بمصالح أصحابها من الأجانب في هذا الإطار.[١٦]

٤ - تنظيم الاستعانة بغير المسلمين من ذوي الخبرة الفنية، في حالة الحاجة إليهم داخل البلد الإسلامي. [١٧]

٥ - القيام بالوظيفة المالية من جمع الموارد الشرعية وتوزيعها على المستحقين بهدف القضاء على الفقر والعوز وتحقيق التكافل الاجتماعي[١٨] ومنع تركز الثروة في أيدي قلة من الأغنياء.[١٩]

٦ - الأشراف على الموارد الاقتصادية التي تقع في نطاق الملكية العامة أو المشتركة وإدارتها وتنظيم الانتفاع بها للرعية على قدم المساواة.[٢٠]

٧ - العمل على التعاون والتكامل مع البلدان الإسلامية الأخرى من منطلق وحدة الأمة الإسلامية.[٢١]

وبناء على ما سبق سيكون للدولة الإسلامية دور في غاية الأهمية في مواجهة ظروف العولمة من خلال ما يلي من الأدوات التي تمثل في مجموعها سياسة متكاملة.

١ - إدخال المناهج التربوية الإسلامية في كافة مراحل التعليم، لأن الحماية الحقيقية للعالم الإسلامي ومصالحه الاقتصادية لن تتم إلا بتربية الأفراد إسلامياً وتوعيتهم إلى واجباتهم وحقوقهم الشرعية وضرورة تماسكهم على المستويين الوطني والعالمي. وحيث شهد القرن العشرين تدهوراً مستمراً في الاهتمام بالتربية الإسلامية للأفراد نظراً لحلول المناهج العلمانية في التربية محل المناهج الدينية وبروز نزعة تقليد العالم الغربي (المتقدم مادياً) فإنه يجب على الحكومات الإسلامية

زيادة الإنفاق على التربية والتوعية الدينية في المستويات التعليمية المختلفة، مع إحياء الدور التعليمي للمسجد. هذا بالإضافة إلى ما يمكن المساهمة به في مجال التربية والتوعية الثقافية الإسلامية عن طريق البث التلفزيوني وغيره من الوسائل الإعلامية. وسوف يسهم هذا مباشرة في تنمية الثروة البشرية من المنظور الإسلامية ومن ثم مقاومة المد الثقافي للعولمة ووضع الأساس السليم لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

٢ - وضع خطة تعليمية مركزية تتضمن برنامجاً زمنياً تفصيلياً يشمل أولاً: محو الأمية تماماً، وثانياً: التوفيق بين برامج التعليم في جميع المراحل واحتياجات سوق العمل حاضراً ومستقبلاً، وثالثاً: الارتقاء بالبحث العلمي مع توجيهه لإرساء قاعدة تقنية حديثة ذات قوة ذاتية النمو، وهذه مسألة في غاية الأهمية لتحقيق استقلال العالم الإسلامي وضمان قيام علاقات متكافئة بينه وبين العالم المتقدم اقتصادياً على مدى الأجل الطويل.

٣ - في إطار تربية الأفراد وتوعيتهم دينياً وحثهم على السلوك الإسلامي الرشيد يلزم من الدولة العمل بطرق علمية حديثة على ترشيد الأنماط الاستهلاكية للأفراد. ويمكن الاعتماد هنا على كافة وسائل الإعلام من الصحافة والتلفزيون وشبكة المعلومات الدولية الخ. ويلاحظ أنه كلما توازن النمط الاستهلاكي للأفراد مع النمط الإسلامي الرشيد الذي يرتبط بأولويات الضرورات الأساسية ثم الاحتياجات ثم الكماليات كلما تأكد قيام نمط إنتاجي رشيد تستخدم فيه الموارد الاقتصادية المتاحة وفقاً لنفس هذه الأولويات، وكلما كان في هذا حماية للمسلمين من الأنماط الاستهلاكية الغربية التي تعمل الشركات الرأسمالية العالمية على نشرها في كل البلدان لتحقيق مصالحها الخاصة.

٤ - الإشراف على أسواق رءوس الأموال وتنظيمها بما يضمن عدم تداول أوراق مالية بفائدة وتقييد التعاملات في المشتقات والمستقبليات واتخاذ إجراءات حاسمة لمنع المضاربات السعرية. وتنظيم تدفقات رءوس الأموال من وإلى الخارج بما يضمن الاستقرار للنشاط الاقتصادي الحقيقي داخل البلد.

٥ - عدم السماح بالواردات من السلع أو الخدمات التي تحرمها الشريعة الإسلامية ويدخل في هذا النطاق على سبيل المثال وليس الحصر منع واردات الخمور والمخدرات واللحوم التي تحرمها الشريعة الإسلامية والأفلام السينمائية أو التلفزيونية أو غير ذلك من المعلومات التي تتسرب عن طريق شبكة الإنترنت والتي تتضمن مناظر أو موضوعات تتنافى مع شريعة الإسلام وعقيدته ... وكذلك ترشيد النشاط السياحي الأجنبي بما يضمن عدم خروجه على متطلبات الشريعة .. الخ. وتتضمن هذه السياسة عدم ترك التجارة الخارجية حرة على إطلاقها كما هو الاتجاه العالمي.

٦ - وفقاً لنظام العشور الذي سنه الخليفة الرشيد عمر بن الخطاب يلزم معاملة المسلمين جمركياً عند ورود تجارة معهم من الخارج على نحو مميز. فالمسلم يدفع زكاة التجارة (٢,٥%) على قيمة التجارة الواردة إذا زادت عن مقدار النصاب. أما غير المسلم من أهل الكتاب فيدفع ضعف نسبة الزكاة (٥%)، والحربي يدفع ضعف النسبة الأخيرة (١٠%) أو أكثر وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.[٢٢] وفي إطار التطورات الحديثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نجد أن التفرقة بين المسلم وغير المسلم من أبناء البلد الإسلامي الواحد أصبحت غير مطلوبة وغير ضرورية. وذلك لأن التطورات قد أدت في هذه البلدان إلى المساواة بين أبناء الأديان المختلفة داخل البلد الإسلامي في تأدية

خدمة الدفاع الوطني وجميع الخدمات والواجبات الأخرى الوطنية ومشاركتهم في جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية حتى أنه يصبح من العسير، بل ربما من الخطورة بمكان بالنسبة للأمن القومي وحالة الاستقرار الاجتماعي تغيير هذه الأوضاع. وعلى ذلك تبقى التفرقة في المعاملة الجمركية وفقاً لنظام العشور قائمة فقط بين التجارة الواردة من بلدان أخرى إسلامية أو غير إسلامية. فالأولى سوف تعامل معاملة جمركية مميزة عن الثانية، ومثل هذه السياسة لن تجد قبولاً في إطار اتفاقية تحرير التجارة العالمية (WTO) ولكن من الممكن التحايل لتنفيذها عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي تسمح بها الاتفاقية. ومهما كان بالأمر فإن هذه السياسة واجبة شرعاً لإرساء علاقات تعاون وتكامل أوفق على البلدان الإسلامية وتقوية مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. فالعالم الإسلامي يمثل أمة واحدة من الناحية العقدية. ولا يجب التفريط في أي شأن يسهم في تقويته وهو يواجه قوى اقتصادية تفوقه بكثير من العالم الرأسمالي المتقدم والتي لن تتورع عن ابتلاع مصالحه في إطار العولمة وما يسمى بالاتجاهات التجارية التحررية.

٧ - مراقبة تجارة الواردات بما يضمن تحقيقها لمصالح البلد الإسلامي. ويدخل في ذلك النطاق التأكد من أن السلع التي تدخل الأسواق تؤدي إلى زيادة عرض السلع المطلوبة دون نزعات احتكارية. فمما تمنعه الشريعة تأكيداً حالات الاحتكار سواء ما يترتب على اتفاقيات ضمنية بين التجار المقيمين والتجار والموردين لسلع من الخارج ويؤدي إلى نقص العرض ورفع الأسعار أو ما يترتب على قيام البعض بخفض السعر عمداً، (وهو ما يعرف حالياً بالإغراق) للاضرار بمصالح الآخرين. وسوف يستلزم هذا قيام جهاز الحسبة بفحص أنواع

الاتفاقيات القائمة بين الشركات أو رجال الأعمال المقيمين والشركات ورجال الأعمال الأجانب للتأكد من خلوها من الممارسات الاحتكارية.[٢٤] ولاشك أنه يمكن الاستفادة من جميع الترتيبات الدولية التي تكافح حالات الاحتكار المختلفة. ولكن بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي مراقبة الشركات العملاقة العابرة للقوميات في نشاطها داخل البلد حيث أن نشاط هذه الشركات بطبيعته يمكن أن يؤدي إلى كساد أو انهيار نشاط الصناعات الوطنية الناشئة أو الصغيرة الحجم، بينما قد تستطيع هذه المساهمة في التنمية الاقتصادية كما قد يقوي مركزها التنافسي في الأجل الطويل مع نموها. فهذه الصناعات يجب على الدولة حمايتها.

٨ - منح معاملة تفضيلية خاصة للشركات الأجنبية التي يسهم نشاطها داخل البلد الإسلامي في إدخال تقنيات جديدة أو زيادة مهارة العمال الوطنيين وخبرتهم في الأعمال الصناعية الحديثة وكذلك للشركات الأجنبية التي تساهم في تمويل الأبحاث العلمية الرائدة داخل البلد. وسوف تسهم هذه السياسة مباشرة في دفع عجلة التقدم التقني داخل البلد الإسلامي وتقوية مركزه التنافسي عالمياً.[٢٥]

٩ - في إطار العولمة وما يترتب عليها من تعاظم قوى السوق الحر وانتشار أعمال الشركات الأجنبية داخل البلدان يلزم التأكيد على ضرورة تطوير الوظيفة المالية للدولة الإسلامية بحيث تجمع ضرائب من هذه الشركات بما يتناسب مع حجم نشاطها وإضافتها إلى الموارد الشرعية من زكاة وغيرها وذلك في سبيل القضاء على حالات الفقر والعوز ومساعدة العمال في حالة البطالة أو العجز والمساهمة في توفير الحاجات العامة الأساسية (مياه شرب نظيفة وصرف صحي وطرق معبدة.. الخ). وحيث يلزم شرعاً العمل على منع تركز الثروة

في أيدي القلة من أغنياء المسلمين فإنه من باب أولى العمل، بطرق مباشرة أو عن طريق الضرائب التصاعدية، على منع تركز الثروة في أيدي أي شركات أو أعمال أجنبية تقيم نشاطها داخل البلد الإسلامي.

١٠- التأكيد على قيام الدولة الإسلامية بشكل مباشر بدورها في تنظيم عمليات الانتفاع بالموارد العامة أو المشتركة (الموارد المائية والطاقة وأراضي المراعي والغابات والصحراء) وذلك لصالح أبناء المجتمع جميعاً على قدم المساواة. ولما كانت الشريعة تسمح بحق إقطاع الأراضي العامة للأحياء في خلال ثلاث سنوات وبحق امتلاك الأرض الموات لمن يتمكن من إحيائها فإنه يلزم التأكيد على أن هذه الحقوق قاصرة على أبناء البلدان الإسلامية وحدهم وليس للأجانب سواء منفردين أو شركاء.[٢٦] وهذه السياسة سوف تضع حدوداً مؤكدة على حقوق الملكية للأجانب داخل بلدان المسلمين، مع ملاحظة أن أنصار العولمة يرون بالضرورة إطلاق حقوق التملك للجميع في أي مكان في العالم وبلا حدود. ولا مانع إطلاقاً مع ذلك من استئجار أصحاب الخبرات الأجنبية في عمليات استصلاح الأراضي العامة أو لإدارة بعض المصالح العامة طالما لا يوجد بديل لهذه الخبرة داخل البلدان الإسلامية، ولهذه الأمور أسس شرعية.[٢٧] ومع ذلك ينبغي الانتباه لئلا يكون لعناصر الخبرة الأجنبية تأثير أو نفوذ على الدولة الإسلامية.

١١- العمل على تقوية ودعم جميع المنظمات والمؤسسات التي يؤدي نشاطها إلى التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية. ويأتي على رأس هذه المؤسسات البنك الإسلامي للتنمية (جدة). ونقترح هنا زيادة رأس المال المصرح للبنك إلى ١٠ مليار دينار إسلامي بدلاً من ٢

مليار حالياً ورفع الحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو إلى ١٠ مليون دينار إسلامي (١٠٠٠ سهم)، وأن يجري تطوير نشاط البنك بحيث تكون له استثمارات مباشرة في مشروعات إنتاجية تكاملية ترفع درجة الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ويتم تمويل هذه الاستثمارات جزئياً بأرصدة من البنك وجزئياً بصكوك مشاركة تطرح في أسواق رءوس الأموال للبلدان الأعضاء. كما يجب العمل على دعم وتنمية نشاط ثلاث مؤسسات أخرى قائمة بقرارات من منظمة المؤتمر الإسلامي وهي مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقرة) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشي) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (بالدار البيضاء). ونقترح إضافة مركزين آخرين إليهما الأول للأبحاث العلمية وتنمية الثروة التقنية وثانيهما لتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية، وأن تعمل المراكز الخمسة تحت إدارة واحدة ينتخب أعضاءها رسمياً من الدول الأعضاء وتفوض من قبل الحكومات لاتخاذ قرارات نهائية، ويكون هدفها الأساسي وضع برنامج زمني يستهدف تنمية التكاملات الإنتاجية الرأسية والأفقية والتبادل التجاري بين البلدان الإسلامية عن طريق المشروعات المشتركة وتوثيق التعاون بين أسواق رءوس الأموال وتنمية شبكة مصرفية إسلامية متكاملة، وتبادل الخبرات الفنية وتوثيق التعاون في مجالات تنمية الثروة التقنية وإقامة شبكة معلومات دولية إسلامية ولا يحتاج الأمر هنا إلى مزيد من الاتفاقيات بل يكفي تطوير اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والتجاري وتشجيع انتقال رءوس الأموال وإقامة مؤسسة إسلامية للتأمين على الممتلكات المستثمر فيها على مستوى الدول الأعضاء. الخ. وذلك لمواجهة الظروف العالمية

الحاضرة والمتوقعة في خلال سنوات القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يلاحظ أنه في ظل ظروف عدم إتمام هذه الأهداف بنجاح سيكون الباب مفتوحاً على مصراعيه لنمو التكاملات الإنتاجية بين البلدان الإسلامية وغيرها عن طريق الشركات الرأسمالية العملاقة العابرة للقوميات وهو أمر – كما شرحنا من قبل – يؤدي إلى انصهار اقتصاديات البلدان الإسلامية في أنماط إنتاجية وعلاقات تجارية غير مضمونة المكاسب إلا بالنسبة لهذه الشركات، بالإضافة إلى أنها لا تعني أي شئ بالنسبة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم الإسلامي.

خلاصة وخاتمة:

يبالغ البعض كثيراً في أمر العولمة حينما يدعي أنها أصبحت حقيقة واقعة أو أنها تعتمد على قوى طبيعية محايدة. كذلك يبالغ البعض الآخر حينما يقلل من شأنها أو يدعي بأنها لا تلحق ببلدان العالم النامي سوى الضرر المحض أو بأنها خرافة ما تلبث أن تزول. إن العولمة حقيقة واقعية ولكن قواها لم تتضح بعد، وهي على سبيل التأكيد ليست حيادية، كما أنها ليست بالضرورة ضرراً محضاً على البلدان النامية. ولا شك أنه مما يريح البعض أن يتخذ لنفسه موقفاً حاسماً "مع" أو "ضد" ظاهرة ما. ولكن العقل يقتضي منا حينما نكون في مواجهة ظاهرة لها شأنها كالعولمة أن نتعرف على قواها وأن نأخذ في الحسبان آثارها الإيجابية والسلبية المحتملة وذلك لكي نتدبر أمرنا في كيفية اتقاء أية آثار سلبية تنجم عنها.

ولا بد أن نعترف من أنه ليس من اليسير التنبؤ الآن بدقة بآثار العولمة للبلدان الإسلامية لأسباب عديدة. ولكن المؤشرات الأولية والتحليل النظري يؤكد أن الآثار السلبية للعولمة ستكون هي الأشد خطراً ومن ثم الأكثر إلحاحاً في دعوتنا إلى تدبر أمورنا تجاهها بسياسة اقتصادية حكيمة.

وحينما نتكلم عن مثل هذه السياسة من المنظور الإسلامي لا بد علينا أن نرسي أسسها على قواعد شرعية أصيلة أو اجتهادات في إطار هذه القواعد ترمي إلى تحقيق مصالح الأمة الإسلامية. فإذا ما وضعت هذه السياسة وتبين لبلدان العالم الإسلامي أنها تحقق لها مصالحها الاقتصادية مع الحفاظ على هويتها العقدية، في مواجهة ظروف العولمة فإنه ينبغي عليها أن تتمسك بها جميعاً. ومن ثم يصبح للعالم الإسلامي سياسة موحدة في مواجهة ظروف لم يسبق لها مثيل من قبل في تاريخ العالم.

والسياسة الاقتصادية التي اقترحناها للعالم الإسلامي في هذا المقال تعتمد على مجموعة أدوات مستمدة من أصول شرعية خاصة بالدور الذي ينبغي على الدولة الإسلامية القيام بها ... وقد اجتهدنا على قدر الإمكان في شرح بعض هذه الأصول في إطار ما نعاصره من تطورات على المستوى العالمي، ولا ندعي بأي حال أن ما قدمناه من مقترحات يعتبر كاملاً أو شاملاً، وإنما نقول على سبيل التأكيد أنه بحاجة إلى التدقيق والتعقيب والتفصيل من أهل الاختصاص. وقد تتشابه بعض أدوات هذه السياسة التي اقترحناها مع بعض ما يقترحه الاقتصاديون الوضعيون ولكن هذا لن يكون سوى تشابهاً صورياً وليس جوهرياً. ذلك لأن أدوات السياسة المقترحة اعتمدت على أصول من شريعة الإسلام وعقيدة الإسلام وهدفها تحقيق مصالح العالم الإسلامي على وجه الخصوص وحمايته من الانصهار في عالم بلا حدود أو بلا معالم.

وبطبيعة الحال فإننا سنواجه بمعارضة شديدة لهذه السياسة من أنصار العولمة الذين يؤكدون على تصاعد قوى السوق الحرة على المستوى العالمي ومن ثم يعارضون تماماً أي تدخلات من جانب الدولة للإشراف على الأسواق أو تقييدها إلا في حالات الاحتكار، والذين ينادون بخفض الاهتمام بالسياسات المالية في مجالات توزيع الدخل والثروة ويطالبون بفتح مجالات

النشاط الاقتصادي في أي مكان في العالم للمشروع الخاص دون قيود عليه في العمل أو في التملك ودون تمييز لجنسيته أو عقيدته.. ليس هذا فقط بل أننا بعرض سياسة اقتصادية إسلامية تستهدف توحيد بلدان العالم الإسلامي على أساس هويته العقدية ومصالحه الاقتصادية معاً سنواجه معارضة من بين أبناء البلدان الإسلامية الذين أصبحوا رافضين للاتجاه الديني على إطلاقه أو الذين يظنون أن الدين لا علاقة له بما يجري من أحداث في مجال الاقتصاد.

ولكننا مهما كان الأمر لا نستطيع أن نتخلى عن شريعتنا أو ما تمليه علينا عقيدتنا ولا نملك إلا أن نقول أننا نعمل بأقصى ما أوتينا من قوة على التفكير في ما يصلح أحوال العالم الإسلامي الاقتصادية في إطار هذه الشريعة والعقيدة السمحاء، وأن التجربة قد علمتنا على أن العمل بسياسات اقتصادية مستوردة شرقية كانت أو غربية لم يحقق لنا تقدماً اقتصادياً أو تماسكاً اجتماعياً أو ثقافياً أو استقلالاً سياسياً.

والحمد لله رب العالمين أولاً وأخراً.

قائمة المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

١ – أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبعـــة دار المعرفـــة، بـيْروت، لبنان، المجلد الثاني، كتاب آداب الكسب والمعاش وكتاب الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢ – البهي، الخولي، الثروة فـــي ظـــل الإســـلام، دار الاعتصـــام، القاهرة، ١٩٧٨.

٣ – العربي، محمد عبد الله، محاضرات في الاقتصـــاد الإســـلامي وسياسة الحكم في الإســـلام، الجـــزء الأول، مطبعـــة الشـــرق العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٤ – الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

٥ – المودودي، سيد أبو الأعلى، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظـم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وطرق حلـــها فـــي الإســـلام (مترجم) الدار السعودية للنشر، جدة ١٩٦٧.

٦ – عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة دار الشعب.

٧ – عبد الرحمن، يســـري أحمـــد، علـــم الاقتصـــاد الإســـلامي، الإسكندرية ١٩٨٨، انظر الفصل الثاني في ترتيـــب الحاجـــات الاستهلاكية والثالث في أسس تنظيم النشاط الإنتاجي وأهـــداف الملكية العامة والفصل الرابـــع الصفحـــات ٩١-٩٩ والفصـــل العاشر والثاني عشر عن العلاقات الاقتصاديـــة بيـــن البلـــدان الإسلامية وخطوات التكامل الاقتصادي والإسلامي.

٨ – عبد الرحمن، يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية، ١٩٨١.

٩ – عبد الرحمن، يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الإسكندرية ١٩٧٧، انظر الجوانب الخاصة بدور الدولة الإسلامية في الفصول من الرابع إلى السابع.

١٠– قطب، السيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة السابعة، ١٩٧٦م.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1 – Archibugi, Daniele and Michie, J, The Globalization of Technology: A New Taxonomy", Cambridge Journal of Economics, Vol.19. pp. 121-140 (1995).

2 – Bergsten, C. Fred, "Managing the World Economy of the Future" in Kenen, P.B (ed.), Managing the World Economy: Fifty Years after Bretton Woods. Washington, D.C. Institute for International Economics. (1994).

3 – Casson, M. Pearce, R.D. and Singh, S. "Global Integration the Decentralization of R & D", in Casson, M. (ed.) "International Business and Global Integration" (1992).

4 – Dicken, P., "Global Shift: The Internationalization of Economic Activity (2nd edn.), 1992.

5 – Featherstone, M. (ed.) "Global Culture:Nationalism Globalization and Modernity", (1990).

6 – Held, D. "The Nation State and the Global System, Economy and Society Vol.20, No.2, May 1991, pp. 138-172.

7 – Hurst, P. and Thompson, G, "Globalization in Question", 1997.

- " " " Globalization Foreign Direct Investment and Economic Governance" Organization, Vol.1, No.2, pp. 277-303.

8 – Howells, J. and Wood, M, "The Globalization of Production and Technology", 1993.

9 – Krugman, P, "Competitiveness: A Dangerous Obsession" Foreign Affairs, Vol. 74, No.2, March/ April, pp. 28-44, 1994.

10- Ohmae, K, "The Borderless World, Power and Strategy in International Economy", 1992.

- " " "The End of Nation State, The Rise of Regional Economies", 1995.

11- Robertson, R., Globalization: Social Theory's Global Culture, 1992.

12- Wallace, I, The Global Economic System, 1990.